IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 5, Issue 6, December 2023

Received: 13/08/2023 **Accepted:** 22/10/2023 **Published:** 01/12/2023

WHAT IS THE RELATIONSHIP BETWEEN THE ARABIC LANGUAGE AND OTHER LANGUAGES, AND LOCAL DIALECTS? (MULTILINGUALISM, BILINGUALISM)

Samira ATTALHAOUI[1]

Dr, Mohammed I University, Morocco

Abstract

This research is considered an attempt to describe the clear ambiguity that political linguistic in the Arab world suffers from in the absence of proper linguistic planning, which has led to a stifling crisis that has made ordinary sociolinguistic phenomena a point of controversy. We summarize this research with the reality of the crisis of multilingualism and bilingualism based on the study of some issues. Which he presents in the Arab linguistic arena, and we will study them in the following axes: (reasons for multilingualism, bilingualism, linguistic alternation). Therefore, the research explores the shortcomings that made multilingualism in the Arab countries appear in more ambiguous and complex forms, as well as some proposed solutions to overcome these. The big gap between what is approved by Arab constitutions and what is applied to the linguistic scene.

Key words: Multilingualism, Bilingualism, Linguistic Alternation, Linguistic Planning.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.23.11

[1] samiraattalhaoui4@gmail.com

اللغة العربية واللغات واللهجات المحلية أية علاقة؟ (التعدد اللغوي، الازدواج اللغوي)

سميرة الطلحاوي

د، جامعة محمد الأول وجدة، المغرب

الملخص

يعتبر هذا البحث محاولة لوصف الغموض الواضح الذي تعاني منه السياسة اللغوية في العالم العربي في ظل غياب تخطيط لغوي سليم أدى إلى أزمة خانقة، جعلت من ظواهر لغوية اجتماعية عادية محطة جدال، ونخص هذا البحث بحقيقة أزمة التعدد اللغوي والازدواج اللغوي انطلاقا من دراسة بعض القضايا التي يطرحها في الساحة اللغوية العربية، وسندرسها في المحاور التالية: (دواعي التعدد اللغوي، الازدواج اللغوي، التناوب اللغوي) وبالتالي فالبحث يحط الرحال بمواطن الخلل التي جعلت من التعدد اللغوي والازدزاج اللغوي في البلاد العربية يظهران في أشكال أكثر غموضا وتعقيدا فضلا على بعض الحلول المقترحة لتجاوز هذه الهوة الكبيرة بين ما تقره الدساتير العربية وما هو مطبق على المشهد اللغوي.

الكلمات المفتاحية: التعدد اللغوي، الازدواج اللغوي، التناوب اللغوي، التخطيط اللغوي.

المقدمة

إن كانت الدول ستستمد قواتها بتوحيد اللغة، فإن العولمة جعلت من ذلك أمرا مستحيلا، وبالتالي فجميع الدول عبر العالم تنص على تعليم لغات أجنبية، وهذا ما يطرح ظاهرة التعدد اللغوي باعتبارها ظاهرة لغوية طبيعية، وطبيعة فطرية إنسانية، قديمة قدم اللغة نفسها.

لا يمكننا الحديث إذا، عن لغات وحيدة، تظل حبيسة الجماعة اللغوية الواحدة، إذا كنا ندرك جيدا أن هذه الجماعة في حد ذاتها والتي تجمعها لغة أم واحدة تتنوع فيها لهجات تختلف باختلاف المناطق والعوامل الخارجية، فتتكون لهجات كثيرة لجماعة لغوية واحدة، فينشأ بذلك ما يعرف بالازدواج اللغوي.

وبالتالي فلا يمكن أن نجد دولة تكتفي بلغة واحدة دون انفتاح عن غيرها من اللغات، (التعدد اللغوي/ الثنائية اللغوية)، ولكل دولة لغة أم ولهجات محلية، وهذا أمر عادي وطبيعي إذ هو ضرورة إنسانية لكن ما يهمنا وما قد يشكل إشكالا واضحا، هو ما تحتاجه منا هذه الظواهر اللغوية الاجتماعية من قرارات واضحة على مستوى التخطيط اللغوي الذي عليه أن يجعل من اللغة الرسمية للبلاد (اللغة العربية) محور هذا التعدد والازدواج اللغويين، فلا تأخذ اللغات الأجنبية ولا اللهجات المحلية مكانة اللغة العربية بصفتها اللغة الأم، فيتحقق الاكتفاء والأمن اللغويين للبلدان العربية.

ليس من الصعب البتة أن تستنبط طبيعة هذه المشكلات التي تعاني منها لغتنا العظيمة، فيمكن لأي فرد من أفراد الجماعات اللغوية المتحدثة باللغة العربية أن يعي بها إذا احتك ليوم واحد بمجال واحد من المجالات الحيوية (المدرسة، الإدارة، الاقتصاد، الإعلام...)

إذا ستتضمن المحاور إجابات عن هذه الإشكاليات:

- ما طبيعة العلاقة بين اللغة العربية واللغات واللهجات المحلية؟
- هل نريد التعدد اللغوي باعتباره قيمة مضافة أم ظاهرة لغوية تترأس الساحة اللغوية على حساب الهوية اللغوية؟
- كيف يمكن توزيع المهام على اللغات المتعددة في البلد الواحد بحسب كفاءتها وأهلية كل منها؟
- هل نتشبث باللهجات المحلية باعتبارها موروثا وضرورة، أم باعتبارها منافسة للفصحى؟
- هل نريد التعدد اللغوي بأي ثمن كان؟ أم نريده كقيمة مضافة للغة الأم؟

التعدد اللغوي:

إن موضوع التعدد اللغوي قديم قدم اللغة نفسها، وهو ظاهرة عرفتها الجماعة البشرية ككل، وهي حقيقة واضحة في التاريخ الإنساني، يقول **كالفي(CALVET) (1974)** مقرا هذه الحقيقة: "إن الإنسان في مواجهة دائمة مع اللغات، حيثما وجد، وكيفما كانت لغته، فإنه يلتقي بلغات أخرى كل يوم، قد يفهمها أو لا يفهمها، وقد يحبها أو لا يحبها، وقد تهيمن عليه أو يهيمن عليها. إن التعدد اللغوي العالمي واقع حقيقي، والتاريخ اللغوي الذي هو جزء من التاريخ الإنساني، مؤسس في جزء كبير منه على تدبير هذا التعدد."[2]

يعتقد الكثيرون أن الأصل هو وجود لغة واحدة مشتركة بين البشرية جمعاء، والاستثناء هو اختلاف الألسن الذي يعيشه العالم، وذلك اتباعا لما جاءت به بعض الثقافات، من أساطير وحكايات تخص هذه الظاهرة، فاعتقدوا بذلك أن أسطورة بابل هي حقيقة بشرية، وتفسير واضح لظاهرة التعدد اللغوي، في حين أن هذه الأسطورة لا انطباع علمي لها، وفي هذه الحالة فإن هذه الظاهرة بالضبط سيتدخل الجانب الديني فيها، فإذا كان المسيحي يؤمن بهذه الأسطورة، فالإسلام يبين دلائل عن التعدد اللغوي الذي عرفته البشرية، فهو إذا طبيعة فطرية إنسانية، وآية من آيات الله بنص القرآن الكريم، فالاختلاف بين البشرية حكمة خلقها الله عز وجل، ترتب عليها اختلاف في اللون، واختلاف في الفكر، وفي بصمة اليد والعين، والصوت، ومنها الاختلاف في اللسان، وهذه من آيات الله في الكون، يقول تعالى:

"وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ"[3]، كما يقول أيضا: " وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ "[4]

إذا فالأصل هو التعدد اللغوي، وهذه الظاهرة تطرح لنا أمرا آخر، كان ومازال يشغل اللغويين والفلاسفة...وهو أصل اللغات أو اللغة الأولى، ولعل البحث في هذه المسألة لن تجدي نفعا لفك هذا النزاع، حتى أن الجمعية اللسانية

[2] - حرب اللغات والسياسات اللغوية، إبراهيم جان كالفي، ت: حسن حمزة، مراجعة: سلام بزي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008، ط: 1، ص: 77.
[3] - سورة الروم، رواية ورش الآية: 22.
[4] - سورة إبراهيم، رواية ورش، الآية: 4.

بباريس (SOCIETE DE LINGUISTIQUE DE PARIS)، حين أسست سنة (1866) قد نصت المادة الثانية من نظامها، على أنها لن تقبل أي عرض يتعلق بأصل اللغة، أو بإنشاء لغة عالمية شاملة، فلا يسعنا في مقامنا هذا أن نفصل الحديث في هذه الأمور.

إذن فمشكلة التعدد اللغوي، هي مشكلة قديما جدا، لكنها تمتد إلى عصرنا الراهن في أشكال أكثر تعقيدا، فإذا حسمنا أن اللغات خلقت متعددة، ولا مكان لأسطورة تخرج عن هذا الإطار، فإن المتمعن في هذا له أن يقول إن اللغات تعددت بتعدد الأمم والشعوب، وبالتالي فكل أمة لها لغتها المستقلة عن الأخرى وانتهى الأمر، لكن المسألة أعقد من ذلك، إذ أيمكن أن تكون جميع هذه الجماعات مكتفية بنفسها في جميع متطلبات الحياة؟ ولما كان الأمر غير ممكن، وجب التواصل بين هذه الجماعات اللغوية، وهذا اقتضى تعلم لغة الجماعات الأخرى.

فغالبا ما يعتقد المرء أن الأحادية اللغوية هي الحالة الطبيعية، حيث لا يجبر الفرد على تعلم سوى لغة واحدة هي لغته الأم، أما التعدد (أو الثنائية)، فليست إلا استثناء، إذ تجتمع ظروف اجتماعية معقدة، تفرض على أفراد الجماعة تعلم واستعمال أكثر من لغة واحدة. ولهذا الاعتقاد ما يبرره على الأقل من الناحية المبدئية، فإذا كانت لغة واحدة تغني عن غيرها فما الداعي إلى زيادة لغات أخرى، خاصة إذا علمنا أن الإلمام بكل لغة إضافية يتطلب وقتا وجهدا كبيرين؟

غير أنه عند مقارنة عدد لغات العالم الذي تجاوز الستة آلاف، مع عدد بلدان العالم، الذي لا يتعدى المائتين وثلاثين دولة على أبعد تقدير، يتبين أن التعدد اللغوي هو الطابع السائد في معظم المجتمعات.[5]

فأغلب الدول إذا، هي دول تعرف التعددية اللغوية، لكن السؤال المطروح والذي قد يقف عائقا حتى أمام إعطاء تعريف جامع مانع للتعدد اللغوي هو: من هو الفرد الذي نعتبره متعدد اللغة؟ إذ أن المعرفة باللغة الأجنبية قد تقترب من المعرفة التامة، وقد لا تتجاوز بعض المفردات، كإلقاء التحية أو ما شابه ذلك، وقد يكتسبها الفرد شفهيا لا كتابة، كما الحال عند كثير من المهاجرين، إذن هناك مستويات متعددة في المعرفة باللغة الأخرى، فما هو التعدد اللغوي إذا؟ هل هو الإتقان التام للغتين أو أكثر، رغم أننا نعلم أن الإنسان يتقن لغة واحدة بشكل تام وهي لغته الأم، وأن باقي ما يتعلمه لا يصل إلى درجة المتكلم السليقي لتلك اللغة؟ وهل معرفة بعض المفردات من اللغة الأجنبية يعد تعددا؟

إن موضوع التعدد اللغوي إذا في غاية الأهمية، وذلك لما يطرحه من قضايا قد تؤثر على الدرس اللساني خاصة على المستوى المعجمي (الاقتراض، التعريب، الترجمة...) وتداخل اللغات وتناوبها.

لذلك فالتعدد اللغوي ليس موضوعا لعلماء علم اللغة الاجتماعي فقط، وإنما حتى لعلماء النفس، ذلك أن مسألة إتقان اللغة الثانية من عدمها، مسألة يعالجها اللغوي النفسي، إذ يعالج مرحلة الاكتساب لدى الإنسان، والتي تنتهي في مرحلة الطفولة، كما يذهب إلى ذلك **تشومسكي (Chomsky)** وتلامذته، حيث يؤكدون أن هناك مرحلة حاسمة من عمر الإنسان يستحيل بعدها اكتساب اللغة، ذلك أن الدماغ البشري يكون مهيئا لتعلم اللغات في المراحل الأولى من العمر فقط، فإذا تجاوز المرء الثاني عشرة من العمر، أصبح ...الاعتماد على الذاكرة والذكاء وغيرهما من العمليات الذهنية، وليس على الملكة اللغوية المحضة. ولما كانت اللغة نظاما معقدا جدا فإنها لا تدرك كاملة إلا بالاعتماد على تلك الملكة.[6]

[5] - اللغة واللهجة (مدخل للسوسيولسانيات العربية) د. أحمد الشارفي، الجزء الثاني، ص: 271.
[6] - المرجع نفسه، الصفحة: 273.

إذن فالتعدد اللغوي وإن كان أساسا من صفة الأفراد، قد يكون من صفة الجماعة أيضا، فالفرد هو المعني بعملية التعلم، وهو الذي يستفيد من كل لغة تعلمها، وعلى عاتقه يقع كل الجهد والتعب الذي يتطلبه تعلم لغة إضافية. لذلك أصبح التعدد اللغوي من الظواهر التي تستهوي علماء علم اللغة النفسي. فمن بين ما يعنى به علم اللغة النفسي، تساكن عدة لغات في ذهن واحد، والتفاعل الذي يحدث بينها من تأثير وتأثر أثناء التواصل، أما علماء علم اللغة الاجتماعي فإنهم يركزون على وظائف اللغات في المجتمع، والسياق الذي تستعمل فيه كل واحدة منها. من الطبيعي ألا يستدعي اهتمامهم سوى ذلك التعدد الذي يطبع عددا مهما من أفراد الجماعة.

فقد يوجد من الأفراد، من يتقن اللغة اليابانية، أو الصينية، أو الروسية، إلى جانب العربية، لكن هذا الأمر لا يكسب هذه اللغات أهمية تذكر في مجتمعاتهم، فمن المغاربة مثلا من سافر للدراسة إلى روسيا، أو أوكرانيا، أو رومانيا أو غيرها من بلدان أوربا الشرقية، وعادوا يتقنون لغة البلد المضيف، وربما عادوا بأزواج من هناك. لكن هذه اللغات لا تلعب أدوارا اجتماعية في المجتمع المغربي، وذلك لقلة عدد من يتكلمونها، عكس ما تحتله الفرنسية من مكانة، إذ لها حضور قوي في بلدان شمال إفريقيا، بحيث مازالت تستعمل في التدريس، وفي مختلف مؤسسات الدولة، إلى جانب استعمالها في التواصل اليومي، بين كثير من الأفراد وفي بعض العائلات. ثم إن التعدد اللغوي المجتمعي، هو الذي يكون له الأثر البالغ على اللغات المتصلة فيما بينها، حيث أن الظواهر التي تنتج عن ذلك الاتصال تصبح عامة، وبذلك تغدو جزءا من تلك اللغات كما تتداولها الجماعة.[7]

إذا فكل ما ذكرناه وما لم نذكره، يبين لنا صعوبة إعطاء التعدد اللغوي تعريفا واضحا، فمن هو المتعدد اللغوي الحقيقي؟ وما هي المعايير التي عليها أن تتوفر في الفرد حتى نقول إنه متعدد لغوي.

اختلف الكثير من اللغويون في تعريف التعدد اللغوي، ولعل هذا الاختلاف راجع لدرجة الكفاءة التي عليها أن تتوفر لدى الفرد كما شرحنا.

هناك من اللغويين من جعل من الكفاءة التامة شرطا أساسيا ليتحقق التعدد اللغوي لدى الفرد، ومن بينهم **بلومفيلد 1933 (Bloomfield)**، وهناك من اكتفى بالمعرفة السلبية، أي القدرة على فهم بعض ما يقال أو يكتب ومن بينهم **ديبول (Diebold) 1961**[8]

نجد أن الرأي الأول قد يقصي جميع من يستعملون أكثر من لغة واحدة من دائرة التعدد، ذلك أننا أشرنا سابقا إلى استحالة إتقان الشخص الواحد للغات أخرى إتقانا تاما بعد لغته الأم. أما الرأي الثاني فهو متساهل جدا، حيث يدخل ضمن متعددي اللغة أكثر من اللازم، وهناك رأي توفيقي بين الرأيين، وهو **لمايزر سكوتن 2006 (Myers-scotton)**، حيث تعرف التعدد على أنه: "القدرة الكافية على استعمال لغتين أو أكثر، في حوار يومي بسيط".[9]

الواضح أن هذا التعريف انصب على الكلام فقط، دون الفهم، وعلى التلفظ دون الكتابة أو القراءة، أي أنه أخرج كل من لا يستطيع خلق حديث يومي بسيط بلغة معينة من دائرة التعدد اللغوي، ثم إنه لم يشترط شرط الكفاءة، وهذا أمر واضح، إذ أن عالم اللغة الاجتماعي ليس من شأنه أن يبحث عن شرط الكفاءة، لأنها ترتبط بالفرد وليست من صفات الجماعة التي يعنى بها.

[7] - اللغة واللهجة (مدخل للسوسيولسانيات العربية) د. أحمد الشارفي، الجزء الثاني، ص:274.
[8] اللغة واللهجة (مدخل للسوسيولسانيات العربية) د. أحمد الشارفي، الجزء الثاني، ص:274.
[9] -المرجع نفسه، ص:275.

فالخلاصة إذن، هي أن إشكالية تعريف التعدد اللغوي على مستوى الفرد لا يجب أن يشغل بال علماء علم اللغة الاجتماعي كثيرا، ويجب أن ينصب اهتمامهم عوض ذلك على **تعدد اللغات المجتمعي.**

ولعل الفرق بين تعدد اللغات المجتمعي وتعدد اللغات الفردي، يتضح أكثر من خلال الأسباب التي تحدثهما. فهناك من العوامل التي تدفع الفرد إلى تعلم عدة لغات، دون أن يكون لها أدنى أثر على الجماعة. كما أن تلك التي تجعل من الجماعة متعددة اللغات قد لا تفرض على الفرد تعلم لغات (أو لغات) إضافية،[10]

فإذا كانت جميع الدول عبر العالم تنص على تعليم لغات أجنبية فإن تداول لغات متعددة داخل العالم العربي ليس بإشكال لغوي اجتماعي قط، لكن السؤال المطروح هو كيف تنظر الدول إلى لغاتها الأصلية حينما تنص على تعدد اللغات داخل جماعتها اللغوية فهنا يكمن الاشكال الحقيقي الذي تنطلق منه المشكلة اللغوية التي قد تهدد الهوية اللغوية لكل جماعة.

إن هذه النظرة لدى بعض الجماعات اللغوية كالتي تتحدث باللغة الفرنسية أو الإنجليزية على سبيل التمثيل تجعل من لغاتها محور التعدد دون أي اعتبار لمميزات تلك اللغة من حيث المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي...على عكس ما نجده في البلاد العربية فإذا عدنا إلى الدساتير العربية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، الأولى، حافظت فيها الدول على موقفها من اعتبار اللغة العربية لغة رسمية وحيدة، الثانية تشبثت بوحدة اللغة باعتبارها اللغة الرسمية الأولى إضافة إلى الاعتراف بلغات وأشكال تعبيرية أخرى، والثالثة اختارت التعدد اللغوي وصرحت به. غير أن هذا التنظير في السياسة اللغوية العربية صعب التطبيق إن لم نقل إنه لم يطبق البتة، وبالتالي نجد فجوة كبرى بين ما هو حبر على الورق وما هو ممارس، ولنا أن نتساءل ما هي المعايير التي حددتها الدول العربية لاختيار لغة ثانية؟

التعدد اللغوي الذي من المفترض أن يكون سليما هو الذي تراعى فيه ضوابط منطقية ومعايير مقننة تجعل منه قيمة مضافة على اللغة الأصلية، لا على حسابها، ونضيف إليه الذي يكون بسبب عامل الهجرة حيث يكون مبررا يحافظ فيه الفرد على هويته اللغوية (اللغة الأولى)، غير أن التعقيد يظهر حينما نمعن النظر في الوضع اللغوي الراهن حيث تعلم الفرد لغة وجدها في محيطه مفروضة بسبب عامل الاستعمار، الذي حارب الهوية والأمن اللغويين في كل البلدان التي اعتراها، فنجد المغربي مغلوب أمره أمام الفرنسية وشيئا من الاسبانية، والمصري أمام الإنجليزية ...فكيف سنتحدث عن مسألة الانفتاح على الحضارات التي تقر بها الدول العربية، انطلاقا من لغات أجنبية فرضت ولم تختر؟

إذا لحد الآن لا وجود لمعايير حددها المتخصصون في المجال اللغوي من أجل تحديد اللغات الأجنبية التي تصلح أن تكون قيمة مضافة للمجتمعات العربية، ما دمنا نعي جيدا التراجع الكبير الذي تعرفه مجموعة من اللغات التي طالما زاحمت اللغة العربية إن لم نقل تطفلت على مكانتها، فكيف للغات متراجعة على المستوى التركيبي والمعجمي، أن تحل محل لغة عظيمة طالما انتشرت لقرون عدة في أراضي عدة، لغة لها تركيبها المتين الذي ميزها عبر مر العصور لغة نزل بها القران الكريم؟ فعن أي تخطيط لغوي وعن أي سياسة لغوية سنتحدث؟

إذا هناك غياب واضح لتخطيط لغوي سليم، وهنا تكمن أزمة التعدد اللغوي بالعالم العربي.

[10] - المرجع نفسه، ص: 275.

الازدواج اللغوي:

يعد الازدواج اللغوي ظاهرة لغوية يعرفها العالم ككل ،إذ ترتبط بجميع اللغات دون استثناء، ثم إن ما روج أنها ترتبط بدول العالم الثالث لا مكان له من الصحة، وإن انتشرت في المجتمعات العربية بكثرة فهذا لا يعني خلو باقي المجتمعات منها أبدا، يقول **هارود شيفمان (SCHIFFMAN. HALORD) (1999)** مقررا هذه الحقيقة: "بالرغم من ورود الازدواجية في عدة سياقات غير غربية، فإنها مع ذلك ظاهرة لا تقتصر على بعض ثقافات العالم الثالث الغريبة exotic، بل تشمل عددا من اللغات الموجودة في مناطق متنوعة من العالم، بما في ذلك أوربا الغربية"[11]، كما أكد **أندري مارتيني (André Martinet)** ذلك، حينما أقر أن الازدواجية توجد في كل المجتمعات، حتى تلكم التي نعتبرها مجتمعات أحادية اللغةunilingue فهناك دائما درجة من الازدواجية، لأنه ليس هناك تطابق بين الاستعمال اليومي والشكل الرسمي..."[12]

إذا فاستعمال الدارجة بجانب الفصحى هو أمر طبيعي يقول د. عبد العلي الودغيري:

"ينبغي أن نؤكد في البداية أن استعمال الدارجة (أو العامية) بجانب الفصحى (وهو ما يسمى بالازدواجية)، ليس في حد ذاته أمرا جديدا على العربية، ولا على غيرها من اللغات الطبيعية. إنما هو الأصل، ومن حيث المبدأ ظاهرة عادية جدا، لا تخلو منها لغة إنسانية. وقد عرفتها اللغة العربية منذ عقد قديم، إذ كان لها دائما مستويان اعتياديان معروفان من الاستعمال: مستوى أدبي، وعلمي أكاديمي، ووظيفته أن يستخدم في التعليم، والإدارة، والثقافة العالمة، والمجالات العلمية، والأدبية والدينية، وكل ما هو موثق مكتوب، ويطلق عليه اسم العربية الفصحى، ومن خصائصها أنها مشتركة بين كل الناطقين بالعربية من عرب وعجم ومسلمين وغيرهم...وهناك مستوى آخر، تمثله لغة التعبير البسيط الدارج بين الناس في البيت والشارع والسوق ...وتقتصر وظيفته على تأمين التواصل العادي بين مختلف طبقات المجتمع، وفئاته من المتعلمين وغيرهم بين من يتقن الفصحى ومن لا يتقنها. وإذا كانت الفصحى لغة موحدة القواعد والاستعمال بين الأقطار العربية وكل الناطقين بها، فإن الدارجة من خصائصها أنها متباينة، ومختلفة الاستعمال من قطر إلى قطر آخر...وحتى في البلد الواحد تختلف الدارجة من منطقة لأخرى".[13]

إذا فالاختلاف اللهجي الذي نجده في العربية، لا يختلف عن الذي تعرفه سائر اللغات، ولابد أن نشير إلى أنه رغم أن الازدواج اللغوي ظاهرة عادية، من حيث الطبيعة إلا أنها تشكل وضعية لغوية تدعو للقلق، لأنها صارت تهدد مستقبل العربية، وسنعود لهذا بنوع من التفصيل بعد التعريف بهذه الظاهرة وبعض الأبحاث التي أنجزت حولها عبر العالم.

إن الناظر إلى الواقع اللغوي بالعالم العربي سيجد نفسه أمام مجموعة من اللهجات المحلية وهذا أمر طبيعي مادام ليس جديدا على العربية ولا على غيرها من اللغات الطبيعية إذ من حيث المبدأ لا خلل في ذلك مادامت اللغة منذ القديم تنقسم إلى مستويين اثنين، مستوى علمي أكاديمي أدبي، به تكتب القرارات والقوانين والمراسلات الإدارية...، ومستوى آخر عامي دارج بين الناس ولكل منهما مقامه، إذا فالاختلاف اللهجي الذي نجده في العربية لا يختلف عما

[11] - مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، د. محمد نافع العشيري، ص: 81. ترجمة عن: Schiffman Halord «Diglossia as linguistic,p1,1999.

[12] - المرجع نفسه، ص: 81. ترجمة عن:Martinet.Andret, Bilinguistique et diglossie, p9, 1982

[13] - لغة الأمة ولغة الأم عن واقع اللغة العربية في بيئتها الثقافية والاجتماعية، عبد العلي الودغيري، الكتب العلمية بيروت، 2014، ط: 1، ص: 197-198-199.

تعرفه باقي اللغات، ومثالها في العالم العربية اللهجة المصرية، الجزائرية التونسية والمغربية... والفرق بين هذه اللهجات هو القرب من اللغة الفصيحة والبعد عنها، وما يزيد الأمر بساطة وما يؤكد على طبيعية هذه العلاقة أن اللهجات تختلف حتى في البلد الواحد ومثال ذلك التباين اللهجي في المغرب، الذي يلعب فيه عامل المجاورة دورا بارزا، حيث نجد قربا لهجيا بين المناطق الشرقية للمغرب، و اللهجة الجزائرية في حين هناك تباين واضح بين اللهجة الشرقية نفسها واللهجات الشمالية للمغرب... وهكذا دواليك.

تعد الازدواجية اللغوية المتفاقمة بين العربية الفصحى والدوارج المتفرعة عنها ظاهرة مشتركة بين كل الدول العربية، فإن المشكلة اللغوية هنا لا تتجلى في الظاهرة نفسها، إذ أن تواجد لهجة معينة أو لهجات بجانب اللغة المعيارية أمر بديهي، كما أشرنا، لكن المشكلة تكمن في وجود صراع حاصل بين الدارجة واللغة العربية الفصحى، ولا يتعلق أبدا بوجود الدارجة، وإنما بالفئة التي تدبر إلى انتشار العامية في كل المجالات وطغيانها على حساب الفصحى، وهذا الوضع يزداد تفاقما يوما بعد يوم حتى صرنا نتعود على انتشار العامية في وسائل الإعلام والإشهار بشكل كبير لما تلعبه المنابر الإعلامية من دور فعال في التأثير على المشهد اللغوي.

1. الازدواجية القوية والازدواجية الضعيفة:

يميز **الفاسي الفهري (2013)** بين الازدواجية القوية والازدواجية الضعيفة، يقول: "نسمي الازدواجية القوية، الوضع الذي تكون فيه اللغة المعيار، واللهجة متباينتين بما يكفي في إدراك المستعملين بنظامين متميزين من القواعد، واسمين مختلفين، ففي فرنسا يمثل لهذا وضع الفرنسية المعيار إزاء البروتون أو الألزاسية [...] ونسمي الازدواجية الضعيفة، الوضع الذي تكون فيه اللهجة أقرب إلى اللغة المعيار، وعليه لا يفكر المتكلمون في لغتين، وإنما في "لغة" (بصيغة لواحد) وفي "سلامتها" نجد مثالا لهذا في الفرنسية البلجيكية التي لها خصائص تفصلها عن الفرنسية المعيار ومع ذلك ما انفك الناس يعتقدون أن الأمر يتعلق بنوع واحد من الفرنسية"[14]،كما يشير الفهري إلى إمكانية الانتقال من ازدواجية قوية إلى أخرى ضعيفة يقول: "وهناك مرحلة يتم فيها الانتقال من الازدواجية القوية الى الازدواجية الضعيفة، حينما ينتقل من تعليم محدود الى تعليم معمم"[15]

2. صعود الازدواجية وهبوطها:

لاحظنا فيما جاء به فرغسون، أن الازدواجية عنده لها طابع مستقر، أي أنها تستطيع أن تستمر لأكثر من قرون، لكن هناك من شكك في هذه الخاصية، نظرا للتغيرات الاجتماعية ،والتحضر...وهكذا يذهب **ماكي (Mackey) 1989**، إلى أن الأوضاع الازدواجية ليست قارة، بل لها حركيتها، لقد وصف الوضع في سويسرا الناطقة بالألمانية، بأنه مستقر نسبيا، ووصفت الازدواجية العربية، بأنها ليست مستقرة نسبيا (كاي kaye (1970))، وأما اليونانية، حتى 1970على الأقل، فإن الفروق في الوضع والوظيفة بين التنوعين ع و س [16] فيها لم يكونا مسقرين، أو محددين بوضوح، كما العربية أو الألمانية السويسرية.[17]

---

[14] - السياسة اللغوية في البلاد العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، ص:23.
[15] - السياسة اللغوية في البلاد العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، ص:23.
[16]- ع : تمثل المتنوعة العليا، أي المعيار.
س: تمثل المتنوعة السفلى، العامية.
[17] - المرجع نفسه، ص: 26.

إذا كانت الاستقرارية هنا من حيث التواجد الدائم للازدواجية في جميع الدول عبر العالم، فإن وضعها مستقر إذ أنه لا يمكن ولو حاولنا أن نتخلص من الازدواجية، لأنه ليس جميع المقامات تتطلب منا استعمال المتنوعة العليا والعكس صحيح، وقد سبق وتحدثنا عن خصائص كل واحد منهما أي لا عيب في أن تتواجد المتنوعة السفلى في أي مجتمع، لكن بقانون متوازن يحفظ مكانة المتنوعة العليا.

ولا ريب في أن الاستقرار هنا هو عكس تلك التذبذبات، التي قد تصيب مجتمعا ما من حيث تغليب متنوعة ع بشكل مفرط على المتنوعة س، أو تغليب المتنوعة س على المتنوعة س وهي الأكثر خطورة. وهذا قد يطرح نوعا من الازدواجية، يسميه الفاسي الفهري بالازدواجية المتجانسة يقول: "وقد تكون الازدواجية متجانسة أو غير متجانسة، كأن لا يلجأ أي شخص إلى التنوع، ففي سويسرا ليس هناك أي تنوع س معيار، ويضطر المتكلمون إلى التكيف مع تنوع الآخرين، لأن استعمال الألمانية المكتوبة لا يعد لائقا بين المواطنين، وهكذا يعد استعمال ع في جميع المجالات التي ينتظر فيها استعمال س خرقا لمبادئ الكفاية التواصلية، أو فهما غير لائق للثقافة اللسانية. وقد يكون استعمال س نوعا من التضامن مع الطبقات غير الميسورة وقد لا يتوفر للطبقات المستفيدة."[18]

كما أن الاستقرار قد ينتهي بارتفاع نسبة التعلم أيضا، فطالما ظل المجتمع محدود التمدرس بقيت الازدواجية مستقرة والعكس صحيح، وهذا ما أشار إليه الشاعر **كافالي (Cavali)** : "أن الازدواجية ...تظل مستقرة طالما أن المجتمع وأطفاله يظل محدودة التمدرس، فتظل الصيغة السفلى الأداة الأساسية للحديث العادي في الجماعة، وفي حالة تمدرس فئة كبيرة فإن هناك اتجاها نحو صيغة شبه معيارية، مبنية على لغة المدرسة تصبح هي وسيلة التخاطب، وبعد أجيال هناك إزاحة اللهجة بصفة نهائية، ويمكن تعجيل السيرورة إذا كانت السلطة لا تشجع، أو تمنع استعمال اللهجة في المدرسة حتى أثناء وقت الاستراحة، وهكذا أميتت مختلف اللهجات الإقليمية والمحلية في فرنسا...ويمكن معارضة هذه النزعة بضغط كبير مضاد..."[19]

وهذا الذي يجعلنا نقول إن الاستقرار في الازدواجية من الأمور الصعبة، وقد تكون مستحيلة، وهذه النقطة كانت مركز نقاش لدى منتقدي فرغسون، وكانت أهم انتقاد وجه له، ولعل أهم تزعز نراه واضحا، مثال ما يعرفه العالم العربي من الدعوة إلى العامية، وتطفلها على مجالات التعليم والإعلام...حتى صارت كلمات عامية نجدها في كتب مدرسية في النظام التعليمي بالمغرب، فكيف لنا أن نتحدث عن استقرار الازدواجية. إن للعامية دور داخل المجتمع، وللفصحى دور، وإذا اختل ميزان التوازن بينهما اخترق الاستقرار، وبالتالي فوصف فرغسون للازدواجية بالاستقرار الدائم لا يليق، إذ يمكن أن تكون حالة تكون عليها الازدواجية لكنها ليست بخاصية لها.

التناوب اللغوي:

يعد تناوب اللغات أو امتزاجها ظاهرة لغوية تدل على الانحطاط اللغوي في المجتمعات التي تعرفها، فهذا التناوب بين اللغات يؤدي إلى ظهور لغات هجينة لا أصل لها، وهذا التهجين يدل على ضعف الإلمام بتلك اللغات جميعا. فالتناوب اللغوي ظاهرة معقدة للغاية حتى أن البعض اعتبرها لغة يقول **الشارفي**: "أما التناوب اللغوي فإنه ظاهرة

[18] - السياسة اللغوية في البلاد العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، ص: 34.
[19] - المرجع نفسه، ص: 22.

معقدة، يكاد يشكل لغة في حد ذاته ..."[20]، وهذا تعبير مبالغ فيه طبعا، لأن هذا التناوب بين اللغات هو سوء استعمال للتعدد اللغوي، ولا يمكن لذلك المزيج الهجين بين اللغات أن يكون لغة مستقلة أبدا، لأن تركيب اللغة العربية مثلا، يختلف تماما عن باقي التراكيب، وهذا ينطبق على كل اللغات، ولا شك أن محاولة اعتبار التناوب اللغوي لغة من الأمور التي يستفيد منها النحو الكلي، الذي يسعى إلى عولمة قواعد اللغة، وهذا الذي يبدو مخالفا لطبيعة اللغات من حيث التراكيب كما أشرنا.

1. التناوب اللغوي والامتزاج اللغوي:

حينما نتحدث عن تعريف التناوب اللغوي تواجهنا مشكلة الصراع المصطلحي، فهناك بعض علماء علم اللغة الاجتماعي يميزون بين تناوب اللغات وامتزاج اللغات، "فالتناوب يشير إلى الانتقال من لغة إلى أخرى، أما داخل الخطاب الواحد أو حين الانتقال من خطاب إلى آخر، ويدل مصطلح الخطاب هنا على كل تلفظ تعدى جملة واحدة، ولذلك يعتبر كل تغيير من جملة إلى أخرى تناوب لغوي أيضا، أم امتزاج اللغات فإنه في نظر هؤلاء السوسيولسانيين يقتصر على التناوب داخل الجملة الواحدة. غير أن كثيرا من المهتمين بهذه الظاهرة لم يروا جدوى من هذ ا التقسيم، إذ يبدو أن التناوب سواء كان داخل الجملة الواحدة، أو بين الجمل يبقى ذا طبيعة واحدة، لها نفس الأسباب وتعبر عن نفس المعاني، ولذلك تجد بعضهم لا يستعمل سوى مصطلح المزج، وأكثرهم لا يستعمل سوى مصطلح التناوب".[21]

الظاهر إذن أن التناوب داخل الجملة يشير إلى الحالات التي تقحم فيها كلمة واحدة أو مركب واحد من لغة ثانية، داخل جملة من لغة الأولى، فمتكلمو العاميات العربية كثيرا ما يلجأون إلى استعمال ألفاظ أجنبية، خاصة من الإنجليزية والفرنسية، كان يقول متكلم :(شريت سيارة magnifique)، بمعنى قرأت كتابا رائعا، أما التناوب بين الجمل فهو الانتقال من لغة إلى أخرى عند الانتهاء من جملة وابتداء أخرى كان يقول قائل :(خلينا نروح على الحديقة (the weather is fine)، أي هيا نذهب إلى الحديقة الجو جميل.[22]

2. التناوب اللغوي والاقتراض اللغوي:

إن التناوب اللغوي الذي يقتصر على كلمة واحدة، عادة ما يشكل صعوبة لدى الباحثين، للتميز بينه وبين الاقتراض اللغوي، لكننا نجد الأمر أقل درجة في الصعوبة عما يظنون. فالاقتراض وجد حينما تعجز اللغة على إيجاد مصطلح معين لمفهوم معين، -وهو نوعان معرب ودخيل، فأما المعرب ما أخضع إلى صيغ وقواعد العربية، أما الدخيل ما دخل العربية وبقي على حاله -، في حين أن التناوب اللغوي قد يستعمله المتكلم حتى ولو توفرت لغته الأم على الكلمة المراد استعمالها، إذ أننا نستعمل الكلمات الدخيلة في حالتين، الحالة الأولى حينما يكون المتكلم في حاجة إلى إقحام مصطلح أجنبي لغيابه في اللغة الأم، فنكون حينها أمام **الاقتراض اللغوي**، والحالة الثانية هي حينما يلجأ المتكلم إلى استعمال كلمة دخيلة، رغم وجود مقابل لها في لغته الأم، فنكون أمام ظاهرة **التناوب اللغوي**. فالسبب الذي يستدعي

[20] - اللغة واللهجة (مدخل للسوسيولسانيات العربية) د. أحمد الشارفي، الجزء الثاني، ص:324.
[21] - المرجع نفسه، ص: 324.
[22] - اللغة واللهجة (مدخل للسوسيولسانيات العربية) د. أحمد الشارفي، الجزء الثاني، ص:324.

منا الاقتراض غير الأسباب التي تؤدي إلى التناوب اللغوي، خاصة وأن أسباب الاقتراض تكون لغوية فقط، في حين للتناوب أسباب لغوية اجتماعية، وقد تكون حتى سياسية ونفسية...

وبالتالي فهما ظاهرتان مختلفتان، رغم أن كليهما يتعلق بإقحام كلمة أجنبية، لكن الهدف ليس واحدا ما يجعلهما منفصلتان.

3. أسباب التناوب اللغوي:

أول ما يمكن الإشارة إليه، أن اختيار هذه اللغة أو تلك، أو المزج بينهما في سياق التعدد اللغوي، يعكس مكانة كل لغة في ذلك السياق.

لعل أبرز الأسباب الذي يعتقد الكثيرون أنه يقف وراء اللجوء إلى لغة ثانية، هو البحث عن كلمات أو مصطلحات ليس لها مقابل في اللغة الأولى. إذ أن الانتقال من لغة إلى أخرى أكثر ارتباطا بموضوع الحديث، فقد يناقش الطلبة فيما بينهم مجالا أو مواد بلغات أخرى فرنسية أو إنجليزية...فيعجز الطالب عن إيجاد مقابلات لتلك المصطلحات في لغته الأم.

وما دامت الكثير من المواد سواء على المستوى الثانوي أو الجامعي غير معربة، فإن التناوب اللغوي بين العربية والفرنسية في بلدان شمال إفريقيا سيظل مسألة شائعة، ولا نقول إن هذا اقتراض، لأن هذه المقابلات منها ما هي موجودة في اللغة العربية، لكنها غير معروفة وهذا ما على المجامع اللغوية أن تتطرق له وكذا معاهد الترجمة.

ويسمي **أبيل وموسكن (Appel et Muysken)**، وظيفة إيجاد ألفاظ من اللغة الثانية ليس لها مقابل في اللغة الأول **بالوظيفة الإشارية**.[23]

لكن الدارسين يلاحظون أن الوظيفة الإشارية للتناوب غير طاغية. وأن الوظائف الرمزية هي الدافع الرئيسي وراء هذه الظاهرة، فالذين ينتقلون من لغة إلى أخرى، لا يفعلون ذلك عادة لعدم رضاهم عن التعابير التي توفرها لهم لغتهم الأولى. وإنما يفعلون ذلك رغم علمهم بوجود مثل تلك التعابير أو الألفاظ فيها[24]، إذا كان التناوب اللغوي كما يقول البعض، عادة ما يوظف للتعبير عن مقاصد قد تعجز اللغة الواحدة عن إبلاغها، فإن هذا ليس السبب الرئيس والهام، فالسبب أكبر من ذلك كله، رغم أننا نعي جيدا أن اللغة تحتاج إلى الاقتراض، لعدم توفرها على بعض المصطلحات، لكن هذه الاستعمالات لا شك أنها لن تتطلب البحث كثيرا، ولو كان هذا هو السبب الأساسي في التناوب اللغوي، لما أحدث هذه الضجة، ذلك أن الاقتراض ظاهرة طبيعية في جميع اللغات الإنسانية، ولم ولن يشكل إشكالا كالذي نراه الآن في هذا الموضوع بالذات.

إذا ما استمعنا على سبيل المثال إلى المغاربة، أو الجزائريين، أو التونسيين، أو المصريين...نجد في حديثهم اليومي العادي يمزجون بين لغتهم الأم، واللغات الأخرى التي تكون الفرنسية بالنسبة للمغرب، وتونس، والجزائر، والإسبانية بالنسبة للمغرب، والإنجليزية بالنسبة لمصر، ولا شك أن هذا بعيد عن جانب الاقتراض، والقول بأن لغتهم الأم لا

[23] - اللغة واللهجة (مدخل للسوسيولسانيات العربية) د. أحمد الشارفي، الجزء الثاني، ص: 327. ترجمة عن: Appel et Muysken Language contact and bilingualism.London :Edward Arnold(1987)

[24] - المرجع نفسه، ص:327

تستطيع التعبير عن كلمات، فيستعملونها بلغات أخرى، بل الحقيقة أن الأمر يتعلق بالسياسة اللغوية الرائجة في هذه البلدان وتبعيتهم للغة المستعمر.

وهذا ما تسميه ميرز **سكوتن (Myers-Scotton)(1993)**، بالدخيل الأساسي أي الدخيل الذي له ما يقابله في اللغة المقترضة، وعلى سبيل المثال عندما يقول مغربي: "ابغيت dix dirhams "، أي أريد عشرة دراهم، فهو لا يلجأ إلى العبارة الفرنسية، لأنه لا يجد مقابلا لها في لغته الأم، إذ كلمة Dirham الفرنسية ذاتها دالة على العملة المغربية، وإنما يقصد اقحام الفرنسية لذاتها في خطابه. وهو حينما يفعل ذلك، ربما يريد أن يعبر عن انتمائه لفئة اجتماعية معينة، من المتعلمين، أو المنفتحين على الحضارة الغربية ...فمراده ليس فقط أن يخبر بحاجته للنقود، ولكن أيضا أن يبين للسامع جانبا من شخصه، وهذا التمييز بين المعنى الحرفي للخطاب، وبين المعنى البلاغي الكامن وراء الخطاب، هو ما يعرف في علم اللغة الاجتماعي والتداوليات بالمعنى الدلالي، والمعنى الاجتماعي. فالمعنى الدلالي هو ما يصرح به نص الرسالة، أما المعنى الاجتماعي فيفهم من سياق الكلام والأسلوب الذي قيل به.[25]

الظاهر أن هناك رأيين متضاربين بين البلاغيين القدماء، والدارسين المعاصرين، حيث أن الفئة الأولى لم تولي اهتماما للجانب البلاغي لتناوب اللغات، حيث أنهم اعتبروا هذه الظاهرة من فساد اللغة، وليس إغناء لها، في حين الفئة الثانية، يذهبون إلى أن تناوب اللغات في المجتمعات المتعددة اللغات يوفر للمتكلمين معينا للتعبير عن المعاني غير الصريحة، تماما مثل المجاز والاستعارة والتقديم والتأخير...[26]

يمكن القول هنا، إن التناوب اللغوي يكون إغناء للغة، إذا ما لم تتوفر اللغة الأولى على التعبير المراد الإفصاح عنه، وإذا لم يكن الأمر كذلك فهو فساد للغة، ولن نعتبر هذه الظاهرة تؤدي وظيفة بلاغية إطلاقا، ما إن لم يكن المتكلم في حاجة إلى تعبير لم تتوفر عليه لغته الأصل. ويمكن لهذا التعبير أن يكون من الأمثال أو بعض طرق التشبيهات التي لا تتوفر عليها لغة المتكلم.

وآخر ما يمكن الإشارة إليه في هذه القضية، أن لغة المستعمر تفرض نفسها في المجتمعات التي سبق أن استعمرتها، والدافع سياسي وثقافي من الدرجة الأولى. حتى صرنا الآن نسمع لغات هجينة، نصفها لغة فرنسية، أو إنجليزية أو إسبانية...ممزوجة بكلمات عربية، ولعل أحد أهم تجليات هذه الظاهرة الإعلام، حيث نجد برامج تستعمل لغات هجينة. فنلاحظ إذا ثغرة كبيرة على المستوى اللغوي، والخطير في الأمر أن تكون ظاهرة كالتناوب اللغوي والتي تعد فسادا للغة، مركز تباهي بين أفراد المجتمع، إذ يعتقد من يستعمل هذه المنوعة الهجينة أنه ينتمي لطبقة عليا راقية، في حين يعد الفرد الذي يستعمل لغته الأصل فقط، من الذين ينتمون إلى طبقة أقل ثقافة وانفتاحا. والواقع أن التعدد اللغوي أمر جيد، إذ لكي تتعرف على ثقافات أخرى لابد لك من لغة المجتمعات الأخرى، لكن هذه الاستعمال السيء للتعدد اللغوي هو الذي يهدد الجانب اللغوي خاصة في دول شمال إفريقيا.

[25] - اللغة واللهجة (مدخل للسوسيولسانيات العربية) د. أحمد الشارفي، الجزء الثاني، ص: 327.
[26] - المرجع نفسه، ص: 328.

خاتمة:

إن الأمر المزعج في قضية اللغة العربية ولهجاتها (الازدواج اللغوي) لا تتعلق أبدا باستعمال الازدواجية، ذلك أنها ظاهرة عادية في جميع اللغات الإنسانية، بل المشكل في الهوة الكبيرة بين المتنوعتين والتي تزداد يوما بعد يوم بشكل يؤدي إلى فصل اللهجة (الدارجة/ العامية) عن أصلها (اللغة العربية) وجعلها كلغة مستقلة، حينئذ سنلحظ التفريق الاجتماعي والثقافي والحضاري، فلا حل إلا بالعمل على سد هذه الهوة والتقريب بين اللغة العربية الفصحى ولهجاتها.

إن التعدد اللغوي لا يعتبر عائقا في حد ذاته، بل في الطريقة التي تتخذه بها كل جماعة لغوية، ويتجلى هذا في سوء تدبير وظيفة كل من اللغة الوطنية الرسمية واللغة الأجنبية، ومنح الثانية دور الأولى بحجة أنها لغة الرقي وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلى تهميش اللغة الوطنية.

فنخلص إلى أن التعدد اللغوي في البلدان العربية ليس قيمة مضافة، بل إنه تعدد يترأس الساحة اللغوية على حساب الهوية اللغوية التي تفرض صيانة اللغة العربية باعتبارها من جهة لغة دين، ومن جهة أخرى إرثا ثقافيا.

إن المسألة اللغوية تقف على التصور السياسي، وكل ما قد يخدم اللغة أو العكس مرهون بالقرار السياسي، كما أن السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي بالبلدان العربية يعانيان من ضبابية وسوء تدبير كبير، فضلا على وجود فجوة كبرى بين السياسة اللغوية على مستوى التنظير (ما يقر به الدستور)، وعلى مستوى الممارسة. كما أن هناك هوة كبيرة تتعلق بمن يخطط للسياسة اللغوية، فالظاهر أن التخطيط من طرف السياسيين فقط، إلا أن الأمر يستدعي بالضرورة أن تكون مثل هذه الجهة التي تسن القرارات اللغوية متنوعة (علماء علم اللغة الاجتماعي، أعضاء من المجلس الأعلى للتربية والتكوين، علماء اللسانيات التطبيقية...)

أخيرا إن القرارات تحتاج إلى تخطيط لغوي متين ومنطقي، يحفظ اللهجات المحلية باعتبارها موروثا لابد منه في الجماعات اللغوية لأنها جانب من اليسر تسهل التواصل مع جميع الفئات المجتمعية، رغم اختلاف مستوياتها الاجتماعية والثقافية، ولا يمكن بتاتا فتح المجال للمنافسة بين الفصحى والعامية، فلا حل إلا بالعمل على سد هذه الهوة والتقريب بين اللغة العربية الفصحى ولهجاتها.

وكذلك نحتاج إلى قرار يجعل من اللغة الرسمية للبلاد واللغات الوطنية محور هذا التعدد، حيث تحقق هذه السياسة الاكتفاء اللغوي، وتجعل من اللغة الأجنبية قيمة مضافة، ولا ترهن مصير الأجيال، وللأسف هذا التخطيط يحتاج عملا جادا وشاقا يكون نابعا من ثقة كبيرة للمجتمعات العربية بأن لا سبيل لها للتطور غير لغتها الأم.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، رواية ورش.
- الودغيري عبد العلي لغة الأمة ولغة الأم عن واقع اللغة العربية في بيئتها الثقافية والاجتماعية، الكتب العلمية بيروت، ط:1، 2014.
- كالفي لويس جان حرب اللغات والسياسات اللغوية، ت: حسن حمزة، مراجعة: سلام بزي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط:1، 2000
- الفاسي الفهري عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية دار الكتاب الجديد المتحدة، ط:1، 2013.
- الشارفي أحمد اللغة واللهجة (مدخل للسوسيولسانيات العربية)، الجزء الأول منشورات كلية علوم التربية الرباط، مطابع الرباط نت، ط:1، 2017.
- الشارفي أحمد اللغة واللهجة (مدخل للسوسيولسانيات العربية)، الجزء الثاني منشورات كلية علوم التربية الرباط، مطابع الرباط نت، ط:1، 2017.
- العشيري محمد نافع مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، دار كنوز المعرفة عمان، ط:1، 2015.